المرحله السابعه فى الواحد والكثير وفيها تسعه فصول

اشاره

المرحله السابعه فى الواحد والكثير وفيها تسعه فصول

الفصل الأول فى أن مفهوم الوحده والكثره بديهى غنى عن التعريف

ينقسم الموجود إلى الواحد والكثير فكل موجود إما واحد وإما كثير والحق أن الوحده والكثره من المفاهيم العامه الضروريه التصور المستغنيه عن التعريف كالوجوب والإمكان ولذا كان ما عرفوهما به من التعريف لا يخلو من دور وتعريف الشى ء بنفسه كتعريف الواحد بأنه الذى لا ينقسم من الجهه التى يقال إنه واحد ففيه أخذ الانقسام الذى هو الكثره فى تعريف الواحد مضافا إلى كونه تعريفا للواحد بالواحد ثم تعريف الكثير بأنه المجتمع من الوحدات وفيه أخذ الوحده فى تعريف الكثير وقد كانت الكثره مأخوذه فى حد الواحد وهو الدور مضافا إلى كونه تعريفا للكثير بالمجتمع وهو الكثير بعينه فالحق أن تعريفهما بما عرفا به تعريف لفظى يراد به التنبيه على معناهما وتمييزه من بين المعانى المخزونه عند النفس فالواحد هو الذى لا ينقسم من حيث إنه لا ينقسم والتقييد بالحيثيه ليندرج فيه الواحد غير الحقيقى الذى ينقسم من بعض الوجوه والكثير هو الذى ينقسم من حيث إنه ينقسم. فقد تحصل أن الموجود ينقسم إلى الواحد والكثير وهما معنيان متباينان تباين أحد القسمين للآخر.

ص ۱۳۹

تنبيه

قالوا إن الوحده تساوق الوجود فكل موجود فهو واحد من جهه أنه موجود حتى أن الكثره الموجوده من حيث هى موجوده كثره واحده كما يشهد بذلك عروض العدد لها والعدد

مؤلف من آحاد يقال كثره واحده وكثرتان وكثرات ثلاث وعشره واحده وعشرتان وعشرات ثلاث وهكذا. وربما يتوهم أن انقسام الموجود إلى الواحد والكثير ينافى كون الواحد مساوقا للموجود وذلك أن الكثير من حيث هو كثير موجود لمكان الانقسام المذكور والكثير من حيث هو كثير ليس بواحد ينتج أن بعض الموجود ليس بواحد وهو يناقض قولهم كل موجود فهو واحد. ويدفعه أن للواحد اعتبارين اعتباره فى نفسه من غير قياس بعض مصاديقه إلى بعض فيساوق الموجود ويعم مصاديقه من واحد وكثير واعتباره بقياس بعض مصاديقه إلى بعض فهناك مصاديق لا يوجد فيها من معنى عدم الانقسام ما يوجد فى مصاديق أخر كالعشره التى لا يوجد فيها من معنى عدم الانقسام ما يوجد فى الواحد وإن كان فيها ذلك إذا قيس إلى العشرات فالكثير الذى ليس بالواحد هو المقيس من حيث هو مقيس والذى يقابله هو الواحد بالاعتبار الثانى وأما الواحد بالاعتبار الأول فهو يعم الواحد والكثير القسيمين جميعا. ونظير ذلك انقسام مطلق الموجود إلى ما بالقوه وما بالفعل مع مساوقه ما بالفعل لمطلق الموجود وانقسام الوجود إلى ذهنى وخارجى يترتب عليه الآثار مع مساوقه الخارجى المترتب عليه الآثار لمطلق الوجود فكل ذلك من الاختلافات التشكيكيه التى لحقيقه الوجود المشككه. ونظير هذا التوهم ما ربما يتوهم أن الوحده من المعانى الانتزاعيه العقليه

ص ۱۴۰

ولو كانت حقيقه خارجيه لكانت لها وحده ولوحدتها وحده وهلم جرا فيتسلسل. ويدفعه أن وحدتها عين ذاتها فهى واحده بذاتها نظير ما تقدم فى الوجود أنه موجود بذاته من غير حاجه إلى وجود زائد على ذاته

الفصل الثانى فى أقسام الواحد

الفصل الثانى فى أقسام الواحد

الواحد إما حقيقى وإما غير حقيقى والحقيقى ما اتصف بالوحده لذاته من غير واسطه فى العروض كالإنسان الواحد وغير الحقيقى بخلافه كالإنسان والفرس المتحدين فى الحيوان وينتهى لا محاله إلى واحد حقيقى. والواحد الحقيقى إما ذات هى عين الوحده وإما ذات متصفه بالوحده والأول هو صرف الشى ء الذى لا يتثنى ولا يتكرر وتسمى وحدته وحده حقه والواحد والوحده هناك شى ء واحد والثانى كالإنسان الواحد. والواحد بالوحده غير الحقه إما واحد بالخصوص وإما واحد بالعموم والأول هو الواحد بالعدد الذى يفعل بتكرره العدد والثانى كالنوع الواحد والجنس الواحد. والواحد بالخصوص إما أن لا ينقسم من حيث طبيعته المعروضه للوحده أيضا كما لا ينقسم من حيث صفه وحدته أو ينقسم والأول إما نفس مفهوم الوحده وعدم الانقسام وإما غيره وغيره إما وضعى كالنقطه الواحده وإما غير وضعى كالمفارق وهو إما متعلق بالماده بوجه كالنفس المتعلقه بالماده فى فعلها وإما غير متعلق بها أصلا كالعقل والثانى وهو الذى يقبل الانقسام بحسب طبيعته المعروضه للوحده إما أن يقبله بالذات كالمقدار الواحد وإم

ص ١٤١

أن يقبله بالعرض كالجسم الطبيعى الواحد من جهه مقداره. والواحد بالعموم إما واحد بالعموم المفهومى وإما واحد بالعموم بمعنى السعه الوجوديه والأول إما واحد نوعى كالإنسان وإما واحد جنسى كالحيوان وإما واحد عرضى كالماشى والضاحك والواحد بالعموم بمعنى السعه الوجوديه كالوجود المنبسط. والواحد غير الحقيقى وهو ما اتصف بالوحده بعرض غيره لاتحاده به نوعا من الاتحاد كزيد وعمرو المتحدين فى الإنسان والإنسان والفرس المتحدين فى الحيوان ويختلف أسماء الواحد غير الحقيقى باختلاف جهه الوحده فالاتحاد فى معنى النوع يسمى تماثلا وفى معنى الجنس تجانسا وفى الكيف تشابها وفى الكم تساويا وفى الوضع توازيا وتطابقا. ووجود كل من الأقسام المذكوره

ظاهر وكذا كون الوحده واقعه على أقسامها وقوع المشكك على مصاديقه بالاختلاف كذا قرروا.

الفصل الثالث فى أن من لوازم الوحده الهوهويه ومن لو

الفصل الثالث فى أن من لوازم الوحده الهوهويه ومن لوازم الكثره الغيريه

من عوارض الوحده الهوهويه كما أن من عوارض الكثره الغيريه والمراد بالهوهويه الاتحاد من جهه ما مع الاختلاف من جهه ما ولازم ذلك صحه الحمل بين كل مختلفين بينهما اتحاد ما وإن اختص الحمل بحسب التعارف ببعض أقسام الاتحاد. واعترض عليه بأن لازم عموم صحه الحمل فى كل اتحاد ما من مختلفين هو

ص ۱۴۲

صحه الحمل فى الواحد المتصل المقدارى الذى له أجزاء كثيره بالقوه موجوده بوجود واحد بالفعل بأن يحمل بعض أجزائه على بعض وبعض أجزائه على الكل وبالعكس فيقال هذا النصف من الذراع هو النصف الآخر وهذا النصف هو الكل أو كله هو نصفه وبطلانه ضرورى. والجواب كما أفاده صدر المتألهين قده أن المتصل الوحدانى ما لم ينقسم بواحد من أنحاء القسمه خارجا أو ذهنا لم يتحقق فيه كثره أصلا فلم يتحقق شرط الحمل الذى هو وحده ما مع كثره ما فلم يتحقق حمل وإذا انقسم بأحد أنحاء القسمه بطلت هويته الواحده وانعدم الاتصال الذى هو جهه وحدته فلم يتحقق شرط الحمل الذى هو كثره ما مع وحده ما فلم يتحقق حمل. فقد تبين أن بين كل مختلفين من وجه متحدين من وجه حملا إذا جامع الاتحاد الاختلاف لكن التعارف العامى كما أشرنا إليه خص الحمل على موردين من الاتحاد مع الاختلاف. أحدهما أن يتحد الموضوع والمحمول مفهوما مع اختلافهما بنوع من الاعتبار كالاختلاف بالإجمال والتفصيل فى قولنا الإنسان حيوان ناطق فإن الحد عين المحدود مفهوما وإنما يختلفان بالإجمال والتفصيل والاختلاف بالإبهام

وغيره فى قولنا الإنسان حيوان فإن الجنس هو النوع مبهما والاختلاف بالتحصيل وغيره فى قولنا الإنسان ناطق فإن الفصل هو النوع محصلا كما مر فى مباحث الماهيه وكالاختلاف بفرض الشى ء مسلوبا عن نفسه فيغاير نفسه نفسه ثم يحمل على نفسه لدفع توهم المغايره فيقال مثلا الإنسان إنسان ولما كان هذا الحمل ربما يعتبر فى الوجود العينى كان الأصوب أن يعرف باتحاد الموضوع والمحمول ذاتا ويسمى هذا الحمل حملا أوليا ذاتيا. وثانيهما أن يختلفا مفهوما ويتحدا وجودا كما فى قولنا زيد إنسان

ص ۱۴۳

وقولنا القطن أبيض وقولنا الضاحك متعجب ويسمى هذا الحمل حملا شائعا صناعيا. وهاهنا نكته يجب التنبيه عليها وهى أنه قد تقدم فى المباحث السابقه أن الوجود ينقسم إلى ما فى نفسه وما فى غيره وينقسم أيضا إلى ما لنفسه وما لغيره وهو الوجود النعتى وتقدم أيضا امتناع أن توجد ماهيتان بوجود واحد نفسى بأن يطرد وجود واحد العدم عن نفس ماهيتين متباينتين وهو وحده الكثير المستحيله عقلا. ومن هنا يتبين أن الحمل الذى هو اتحاد المختلفين بوجه لا يتحقق فى وجود المختلفين النفسى وإنما يتحقق فى الوجود النعتى بأن يكون أحد المختلفين ناعتا بوجوده للآخر والآخر منعوتا به وبعباره أخرى أحد المختلفين هو الذات بوجوده النفسى والآخر هو الوصف بوجوده النفسى واتحادهما فى الوجود النعتى الذى يعطيه الوصف للذات وهذا معنى قول المنطقيين إن القضيه تنحل إلى عقدين عقد الوضع ولا يعتبر فيه إلا الذات وما فيه من الوصف عنوان مشير إلى الذات فحسب وعقد الحمل والمعتبر فيه الوصف فقط وهاهنا نوع ثالث من الحمل يستعمله الحكيم مسمى بحمل الحقيقه والرقيقه مبنى على اتحاد الموضوع والمحمول فى أصل الوجود واختلافهما بالكمال والنقص يفيد وجود الناقص فى الكامل بنحو أعلى وأشرف واشتمال المرتبه العاليه من الوجود على كمال ما دونها من المراتب.

الفصل الرابع فى انقسام الحمل إلى هو هو وذى هو

الفصل الرابع فى انقسام الحمل إلى هو هو وذى هو

ينقسم الحمل إلى حمل هو هو وحمل ذى هو والأول ما يثبت فيه المحمول

ص ١٤٤

للموضوع بلا توقف على اعتبار أمر زائد كقولنا الإنسان ضاحك ويسمى أيضا حمل المواطاه والثانى أن يتوقف ثبوت المحمول للموضوع على اعتبار أمر زائد كتقدير ذى أو الاشتقاق كقولنا زيد عدل أى ذو عدل أو عادل. وينقسم أيضا إلى بتى وغير بتى والأول ما كان لموضوعه أفراد محققه يصدق عليها بعنوانه كقولنا الإنسان كاتب والكاتب متحرك الأصابع والثانى ما كان لموضوعه أفراد مقدره غير محققه كقولنا المعدوم المطلق لا يخبر عنه وقولنا اجتماع النقيضين محال. وينقسم أيضا إلى بسيط ومركب ويسميان الهليه البسيطه والهليه المركبه والهليه البسيطه ما كان المحمول فيها وجود الموضوع كقولنا الإنسان موجود والهليه المركبه ما كان المحمول فيها أثرا من آثاره وعرضيا من عرضياته كقولنا الإنسان ضاحك فهى تدل على ثبوت شى ء لشى ء بخلاف الهليه البسيطه حيث تدل على ثبوت الشى ء. وبذلك يندفع ما أورده بعضهم على كليه قاعده الفرعيه القائله إن ثبوت شى ء لشى ء فرع ثبوت المثبت له بانتقاضه بمثل قولنا الماهيه موجوده حيث إن ثبوت الوجود للماهيه بناء على ما يقتضيه قاعده الفرعيه فرع ثبوت الماهيه وننقل الكلام إلى ثبوتها فهو فرع ثبوتها قبل وهلم جرا فيتسلسل والجواب على ما تحصل أن القضيه هليه بسيطه والهليه البسيطه إنما تدل على ثبوت الشى ء لا على ثبوت شى ء لشى ء حتى يقتضى وجودا للماهيه قبل وجودها هذا. وأما ما أجاب به بعضهم عن الإشكال بتبديل الفرعيه من الاستلزام وأن الحق أن ثبوت شى ء لشى ء مستلزم لثبوت المثبت له ولو بنفس هذا الثبوت وثبوت الوجود للماهيه مستلزم لثبوت الماهيه بنفس هذا الثبوت فهو تسليم للإشكال وأسوء حالا منه قول بعضهم إن القاعده مخصصه بثبوت الوجود للماهيه هذا.

ص ١٤٥

الفصل الخامس فى الغيريه وأقسامها

الفصل الخامس فى الغيريه وأقسامها

قد تقدم أن من عوارض الكثره الغيريه وتنقسم الغيريه إلى ذاتيه وغير ذاتيه فالغيريه الذاتيه هى أن يدفع أحد شيئين الآخر بذاته فلا يجتمعان لذاتيهما كالمغايره بين الوجود والعدم وتسمى تقابلا وقد عرفوا التقابل بأنه امتناع اجتماع شيئين فى محل واحد من جهه واحده فى زمان واحد ونسبه امتناع الاجتماع إلى شيئين للدلاله على كونه لذاتيهما والمراد بالمحل الواحد مطلق الموضوع ولو بحسب فرض العقل حتى يشمل تقابل الإيجاب والسلب حيث إن متن القضيه كالموضوع لهما وتقييد التعريف بجهه واحده لإخراج ما اجتمع منهما فى شى ء واحد من جهتين ككون زيد أبا لعمرو وابنا لبكر والتقييد بوحده الزمان ليشمل ما كان من التقابل زمانيا فليس عروض الضدين لموضوع واحد فى زمانين مختلفين ناقضا للتعريف. ولا ينتقض التعريف بالمثلين الممتنع اجتماعهما عقلا لأن أحد المثلين لا يدفع الآخر بذاته التى هى الماهيه النوعيه المشتركه بينهما وإنما يمتنع اجتماعهما لاستحاله تكرر الوجود الواحد كما تقدم فى مباحث الوجود ولا ينتقض أيضا بنقيض اللازم وعين الملزوم فإن نقيض اللازم إنما يعاند عين الملزوم لمعاندته اللازم الذى هو نقيضه فامتناع اجتماعه مع الملزوم بعرض نقيضه لا لذاته. والغيريه غير الذاتيه أن يكون الشيئان لا يجتمعان لأسباب أخر غير ذاتيهما كافتراق الحلاوه والسواد فى السكر والفحم وتسمى خلافا ويسمى أيضا الغير بحسب التشخص والعدد.

ص ١٤٦

والتقابل ينقسم إلى أربعه أقسام وهى تقابل التناقض وتقابل العدم والملكه وتقابل التضايف وتقابل التضاد والأصوب فى ضبط الأقسام أن يقال إن المتقابلين إما أن يكون أحدهما

عدما للآخر أو لا وعلى الأول إما أن يكون هناك موضوع قابل كالبصر والعمى فهو تقابل العدم والملكه أو لا يكون كالإيجاب والسلب وهو تقابل التناقض وعلى الثانى وهو كونهما وجوديين فإما أن لا يعقل أحدهما إلا مع الآخر وبالقياس إليه كالعلو والسفل وهو تقابل التضايف أو لا وهو تقابل التضاد.

الفصل السادس فى تقابل التناقض

الفصل السادس فى تقابل التناقض

وهو تقابل الإيجاب والسلب كقولنا زيد أبيض وليس زيد بأبيض أو ما هو فى معنى الإيجاب والسلب من المفردات كالإنسان واللاإنسان والعمى واللاعمى والمعدوم واللامعدوم. والنقيضان لا يصدقان معا ولا يكذبان معا وإن شئت فقل لا يجتمعان ولا يرتفعان فمآل تقابل التناقض إلى قضيه منفصله حقيقيه هى قولنا إما أن يصدق الإيجاب وإما أن يصدق السلب. فالتناقض فى الحقيقه بين الإيجاب والسلب ولا ينافى ذلك تحقق التناقض بين المفردات فكل مفهوم أخذناه فى نفسه ثم أضفنا إليه معنى النفى كالإنسان واللاإنسان والفرس واللافرس تحقق التناقض بين المفهومين وذلك أنا إذا أخذنا مفهومين متناقضين كالإنسان واللاإنسان لم نرتب أن التقابل قائم بالمفهومين على حد سواء فالإنسان يطرد بذاته اللاإنسان كما أن اللاإنسان يطرد بذاته الإنسان وضرورى أنه لو لم يعتبر الثبوت والوجود فى

جانب الإنسان لم يطارد اللاإنسان ولم يناقضه فالإنسان واللاإنسان إنما يتناقضان لأنهما فى معنى وجود الإنسان وعدم الإنسان ولا يتم ذلك إلا باعتبار قيام الوجود بالإنسان وكذا العدم فالإنسان واللاإنسان إنما يتناقضان لانحلالهما إلى الهليتين البسيطتين وهما قضيتا الإنسان موجود وليس الإنسان بموجود. ونظير الكلام يجرى فى المتناقضين قيام زيد ولا

قيام زيد فهما فى معنى وجود القيام لزيد وعدم القيام لزيد وهما ينحلان إلى هليتين مركبتين هما قولنا زيد قائم وقولنا ليس زيد بقائم فتقابل التناقض بالحقيقه بين الإيجاب والسلب وإن شئت فقل بين الوجود والعدم غير أنه سيأتى فى مباحث العاقل والمعقول إن شاء الله تعالى أن العقل إنما ينال مفهوم الوجود أولا معنى حرفيا فى القضايا ثم يسبك منه المعنى الإسمى بتبديله منه وأخذه مستقلا بعد ما كان رابطا ويصور للعدم نظير ما جرى عليه فى الوجود فتقابل التناقض بين الإيجاب والسلب أولا وبالذات وبين غيرهما بعرضهما. فما فى بعض العبارات من نسبه التناقض إلى القضايا كما فى عباره التجريد إن تقابل السلب والإيجاب راجع إلى القول والعقد انتهى أريد به السلب والإيجاب من حيث الإضافه إلى مضمون القضيه بعينه وقد ظهر أيضا أن قولهم نقيض كل شى ء رفعه أريد فيه بالرفع الطرد الذاتى فالإيجاب والسلب يطرد كل منهما بالذات ما يقابله. وأما تفسير من فسر الرفع بالنفى والسلب فصرح بأن نقيض الإنسان هو اللاإنسان ونقيض اللاإنسان اللالاإنسان وأما الإنسان فهو لازم النقيض وليس بنقيض فلازم تفسيره كون تقابل التناقض من جانب واحد دائما وهو ضرورى البطلان. ومن أحكام تقابل التناقض أن تقابل النقيضين إنما يتحقق فى الذهن أو فى اللفظ بنوع من المجاز لأن التقابل نسبه قائمه بطرفين وأحد الطرفين فى

المتناقضين هو العدم والعدم اعتبار عقلى لا مصداق له فى الخارج وهذا بخلاف تقابل العدم والملكه فإن العدم فيه كما سيأتى إن شاء الله عدم مضاف إلى أمر موجود فله حظ من الوجود فالتقابل فيه قائم فى الحقيقه بطرفين موجودين. ومن أحكام هذا التقابل امتناع الواسطه بين المتقابلين به فلا يخلو شى ء من الأشياء عن صدق أحد النقيضين فكل أمر مفروض إما هو زيد مثلا أو ليس بزيد وإما هو أبيض أو ليس بأبيض وهكذا فكل نقيضين مفروضين يعمان جميع الأشياء. ومن أحكام هذا التقابل أن النقيضين لا يصدقان معا ولا يكذبان معا على سبيل القضيه المنفصله الحقيقيه كما تقدمت الإشاره إليه وهى قولنا إما أن

يصدق الإيجاب أو يصدق السلب وهى قضيه بديهيه أوليه يتوقف عليها صدق كل قضيه مفروضه ضروريه كانت أو نظريه فليس يصدق قولنا الأربعه زوج مثلا إلا إذا كذب قولنا ليست الأربعه بزوج وليس يصدق قولنا العالم حادث إلا إذا كذب قولنا ليس العالم بحادث ولذا سميت قضيه امتناع اجتماع النقيضين وارتفاعهما بأولى الأوائل. ولذا كان الشك فى صدق هذه المنفصله الحقيقيه مزيلا للعلم بكل قضيه مفروضه إذ لا يتحقق العلم بصدق قضيه إلا إذا علم بكذب نقيضها والشك فى هذه المنفصله الحقيقيه يوجب الشك فى كذب النقيض ولازمه الشك فى صدق النقيض الآخر ففى الشك فيها هلاك العلم كله وفساده من أصله وهو أمر تدفعه الفطره الإنسانيه وما يدعيه السوفسطى من الشك دعوى لا تتعدى طور اللفظ البته وسيأتى تفصيل القول فيه.

ص ١٤٩

الفصل السابع فى تقابل العدم والملكه

الفصل السابع فى تقابل العدم والملكه

ويسمى أيضا تقابل العدم والقنيه وهما أمر وجودى عارض لموضوع من شأنه أن يتصف به وعدم ذلك الأمر الوجودى فى ذلك الموضوع كالبصر والعمى الذى هو فقد البصر من موضوع من شأنه أن يكون بصيرا. ولا يختلف الحال فى تحقق هذا التقابل بين أن يؤخذ موضوع الملكه هو الطبيعه الشخصيه أو الطبيعه النوعيه أو الجنسيه فإن الطبيعه الجنسيه وكذا النوعيه موضوعان لوصف الفرد كما أن الفرد موضوع له فعدم البصر فى العقرب كما قيل عمى وعدم ملكه لكون جنسه وهو الحيوان من شأنه أن يكون بصيرا وإن لم يتصف به طبيعه العقرب النوعيه وكذا المروده وعدم التحاء الإنسان قبل أوان البلوغ عدم ملكه لكون الطبيعه النوعيه التى للإنسان من شأنها ذلك وإن كان صنف غير البالغ لا يتصف به ويسمى تقابل العدم والملكه بهذا الإطلاق حقيقيا. وربما قيد بالوقت باشتراط أن يكون العدم فى

وقت الملكه ويسمى التقابل حينئذ بالمشهورى وعليه فمروده الإنسان قبل أوان البلوغ ليست من عدم الملكه فى شى ء وكذا فقد العقرب للبصر ليس بعمى. وهو أشبه بالاصطلاح فلا يضر خروج الموارد التى يكون الموضوع فيها هو الجنس أو النوع من تقابل العدم والملكه مع عدم دخولها فى التقابلات الثلاثه الباقيه وأقسام التقابل منحصره فى الأربعه.

ص ١٥٠

الفصل الثامن فى تقابل التضايف

الفصل الثامن فى تقابل التضايف

المتضايفان كما تحصل من التقسيم أمران وجوديان لا يعقل أحدهما إلا مع تعقل الآخر فهما على نسبه متكرره لا يعقل أحدهما إلا مع تعقل الآخر المعقول به ولذلك يمتنع اجتماعهما فى شى ء من جهه واحده لاستحاله دوران النسبه بين الشى ء ونفسه. وقد أورد على كون التضايف أحد أقسام التقابل الأربعه بأن مطلق التقابل من أقسام التضايف إذ المتقابلان بما هما متقابلان متضايفان فيكون عد التضايف من أقسام التقابل من قبيل جعل الشى ء قسيما لقسمه. وأجيب عنه بأن مفهوم التقابل من مصاديق التضايف ومصداق التضايف من أقسام التقابل ومصاديقه فالقسم من التضايف هو مفهوم التقابل والقسيم له هو مصداقه وكثيرا ما يكون المفهوم الذهنى فردا لمقابله كمفهوم الجزئى الذى هو فرد للكلى ومقابل له باعتبارين فلا إشكال. ومن أحكام التضايف أن المتضايفين متكافئان وجودا وعدما وقوه وفعلا فإذا كان أحدهما موجودا فالآخر موجود بالضروره وإذا كان أحدهما معدوما فالآخر معدوم بالضروره وإذا كان أحدهما بالقوه أو بالفعل فالآخر كذلك بالضروره. ولازم ذلك أنهما معان لا يتقدم أحدهما على الآخر لا ذهنا ولا خارجا.

ص ١٥١

الفصل التاسع فى تقابل التضاد

الفصل التاسع فى تقابل التضاد

قد عرفت أن المتحصل من التقسيم السابق أن المتضادين أمران وجوديان غير متضايفين لا يجتمعان فى محل واحد فى زمان واحد من جهه واحده والمنقول عن القدماء أنهم اكتفوا فى تعريف التضاد على هذا المقدار ولذلك جوزوا وقوع التضاد بين الجواهر وأن يزيد أطراف التضاد على اثنين.

لكن المشائين أضافوا إلى ما يتحصل من التقسيم قيودا أخر فرسموا المتضادين بأنهما أمران وجوديان غير متضايفين متعاقبان على موضوع واحد داخلان تحت جنس قريب بينهما غايه الخلاف ولذلك ينحصر التضاد عندهم فى نوعين أخيرين من الأعراض داخلين تحت جنس قريب بينهما غايه الخلاف ويمتنع وقوع التضاد بين أزيد من طرفين. بيان ذلك أن كل ماهيه من الماهيات بل كل مفهوم من المفاهيم منعزل بذاته عن غيره من أى مفهوم مفروض وليس ذلك من التضاد فى شى ء وإن كان يصدق عليه سلب غيره وكذا كل نوع تام بوجوده الخارجى وآثاره الخارجيه مباين لغيره من الأنواع التامه بما له ولآثاره من الوجود الخارجى لا يتصادقان بمعنى أن يطرد الوجود الخاص به الطارد لعدمه عدم نوع آخر بعينه فليس ذلك من التقابل والتضاد فى شى ء. وإنما التضاد وهو التقابل بين أمرين وجوديين أن يكون كل من الأمرين طاردا بماهيته الأمر الآخر ناظرا إليه آبيا للاجتماع معه وجودا. ولازم ذلك أولا أن يكون هناك أمر ثالث يوجدان له ويتحدان به والأمر الذى يوجد له الأمر الوجودى ويتحد به هو مطلق الموضوع الأعم من محل

ص ١٥٢

الجوهر وموضوع العرض لكن الجواهر لا يقع فيها تضاد كما سيجى ء فالمتعين أن يكونا عرضين ذوى موضوع واحد. وثانيا أن يكون النوعان بما أن لكل منهما نظرا إلى الآخر

متطاردين كل منهما يطرد الآخر بفصله الذى هو تمام نوعيته والفصل لا يطرد الفصل إلا إذا كانا جميعا مقسمين لجنس واحد أى أن يكون النوعان داخلين تحت جنس واحد قريب فافهم ذلك. ولا يرد عليه أن الفصل لكونه جزء الماهيه غير مستقل فى الحكم والحكم للنوع لأن الفصل عين النوع محصلا فحكمه حكم النوع بعينه. على أن الأجناس العاليه من المقولات العشر لا يقع بينها تضاد لأن الأكثر من واحد منها يجتمع فى محل واحد كالكم والكيف وسائر الأعراض تجتمع فى جوهر واحد جسمانى وكذا بعض الأجناس المتوسطه الواقعه تحت بعضها مع بعض واقع تحت آخر وكذا الأنواع الأخيره المندرجه تحت بعضها مع بعض الأنواع الأخيره المندرجه تحت بعض آخر فالتضاد إنما يقع بالاستقراء فى نوعين واقعين تحت جنس قريب من المقولات العرضيه كالسواد والبياض المعدودين من الكيفيات المبصره عندهم وكالتهور والجبن من الكيفيات النفسانيه.

وأما اعتبار غايه الخلاف بين المتضادين فإنهم حكموا بالتضاد بين أمور ثم عثروا بأمور متوسطه بين المتضادين نسبيه كالسواد والبياض المتضادين وبينهما من الألوان الصفره والحمره والخضره وهى بالنسبه إلى السواد من البياض وبالنسبه إلى البياض من السواد وكالتهور والجبن المتوسط بينهما الشجاعه فاعتبروا أن يكون الضد فى غايه الخلاف ونهايه البعد من ضده. وهذا هو الموجب لنفيهم التضاد بين الجواهر فإن الأنواع الجوهريه لا يوجد فيها ما هو نسبى مقيس إلى طرفين ولا نوعان متطرفان بينهما غايه الخلاف ومن أحكام التضاد أنه لا يقع بين أزيد من طرفين لأنه تقابل والتقابل

ص ١٥٣

نسبه ولا تتحقق نسبه واحده بين أزيد من طرفين وهذا حكم عام لجميع أقسام التقابل. قال فى الأسفار ومن أحكام التضاد على ما ذكرناه من اعتبار غايه التباعد أن ضد الواحد واحد

لأن الضد على هذا الاعتبار هو الذى يلزم من وجوده عدم الضد الآخر فإذا كان الشى ء وحدانيا وله أضداد فإما أن يكون مخالفتها مع ذلك الشى ء من جهه واحده أو من جهات كثيره فإن كانت مخالفتها له من جهه واحده فالمضاد لذلك الشى ء بالحقيقه شى ء واحد وضد واحد وقد فرض أضدادا وإن كانت المخالفه بينها وبينه من جهات عديده فليس الشى ء ذا حقيقه بسيطه بل هو كالإنسان الذى يضاد الحار من حيث هو بارد ويضاد البارد من حيث هو حار ويضاد كثيرا من الأشياء لاشتماله على أضدادها فالتضاد الحقيقى إنما هو بين الحراره والبروده والسواد والبياض ولكل واحد من الطرفين ضد واحد وأما الحار والبارد فالتضاد بينهما بالعرض انتهى ج ٢ ص ١١٤. ومن أحكامه أن المتضادين متعاقبان على الموضوع لاعتبار غايه الخلاف بينهما سواء كان بينهما واسطه أو وسائط هى بالقياس إلى كل من الجانبين من الجانب الآخر وأثره أن لا يخلو الموضوع منهما معا سواء تعاورا عليه واحدا بعد واحد أو كان أحد الضدين لازما لوجوده كالبياض للثلج والسواد للقار. ومن أحكامه أن الموضوع الذى يتعاقبان عليه يجب أن يكون واحدا بالخصوص لا واحدا بالعموم إذ لا يمتنع وجود ضدين فى موضوعين وإن كانا متحدين بالنوع أو الجنس.

خاتمه

اختلفوا فى التمانع الذى بين الواحد والكثير حيث لا يجتمعان فى شى ء

ص ١٥٤

واحد من جهه واحده أ هو من التقابل بالذات أم لا وعلى الأول أ هو أحد أقسام التقابل الأربعه أم قسم خامس غير الأقسام الأربعه المذكوره وعلى الأول أ هو من تقابل التضايف أم من تقابل التضاد ولكل من الاحتمالات المذكوره قائل على ما فصل فى المطولات. والحق أنه ليس من التقابل المصطلح فى شى ء لأن قوام التقابل المصطلح بالغيريه الذاتيه التى هى تطارد الشيئين المتقابلين وتدافعهما بذاتيهما ومن المستحيل أن يرجع الاختلاف

والتمانع الذاتى إلى الاتحاد والتآلف والواحد والكثير ليسا كذلك إذ الواحد والكثير قسمان ينقسم إليهما الموجود من حيث هو موجود وقد تقدم أن الوحده مساوقه للوجود فكل موجود من حيث هو موجود واحد كما أن كل واحد من حيث هو واحد موجود فالواحد والكثير كل منهما مصداق الواحد أى أن ما به الاختلاف بين الواحد والكثير راجع إلى ما به الاتحاد وهذا شأن التشكيك دون التقابل. فالوحده والكثره من شئون تشكيك الوجود ينقسم الوجود بذلك إلى الواحد والكثير مع مساوقه الواحد للموجود المطلق كما ينقسم إلى الوجود الخارجى والذهنى مع مساوقه الخارجى لمطلق الوجود وينقسم إلى ما بالفعل وما بالقوه مع مساوقه ما بالفعل لمطلق الوجود. على أن واحدا من أقسام التقابل الأربعه بما لها من الخواص لا يقبل الانطباق على الواحد والكثير فإن النقيضين والعدم والملكه أحد المتقابلين فيهما عدم للآخر والواحد والكثير وجوديان والمتضايفان متكافئان وجودا وعدما وقوه وفعلا وليس الواحد والكثير على هذه الصفه والمتضادان بينهما غايه الخلاف ولا كذلك الواحد والكثير فإن كل كثير عددى قوبل به الواحد العددى فإن هناك ما هو أكثر منه وأبعد من الواحد لعدم تناهى العدد فليس بين الواحد والكثير شى ء من التقابلات الأربعه والقسمه حاصره فلا تقابل بينهما أصلا.

ص ١٥٥